في ندوة توعوية صحية نظمتها الوزارة

«النفط»: الكويت تولي ملف الإشعاع النووي أهمية قصوى من خلال خطط طوارئ مدروسة

أكدت وزارة النفط أن الإشعاع النووي يعد من أخطر التحديات الصحية والبيئية في العصر الحديث وأن دولة الكويت تولي هذا الملف أهمية قصوى من خلال منظومة رقابية متكاملة وخطط طوارئ مدروسة وشبكات رصد علمية تغطي مختلف أرجاء البلاد لضمان أعلى درجات الأمان البيئي والصحي للمجتمع.

جاء ذلك في كلمة ألقتها مدير العلاقات العامة والإعلام بالوزارة الشيخة تماضر خالد الأحمد الصباح في ندوة توعوية صحية نظمتها الوزارة أمس الاثنين بعنوان (المخاطر والأضرار الناتجة عن المفاعلات النووية وأثرها على صحة الإنسان) وذلك في إطار حرصها على رفع الوعي المجتمعي وتعزيز الثقافة الوقائية لدى موظفي القطاع النفطي.

وأشادت الشيخة تماضر الصباح بجهود الجهات الحكومية والتقنية في تعزيز التوعية بمخاطر الإشعاع النووي وسبل الوقاية منه مؤكدة أن مثل هذه اللقاءات العلمية تسهم في بناء ثقافة وقائية مستدامة لدى العاملين في القطاع العام والخاص.

وأشارت إلى أن وزارة النفط بالتعاون مع الجهات المعنية تعمل على رفع الوعي المجتمعي بأضرار المفاعلات النووية ومخاطر التسرب الإشعاعي وذلك من خلال برامج تثقيفية مستمرة وورش عمل تخصصية إلى جانب تطوير البنية التحتية الوطنية للجاهزية والاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية.

وأفادت بأن الوقاية تبدأ بالوعي وأن الاستثمار في التوعية والتدريب والتأهب هو الركيزة الأساسية لحماية الإنسان والبيئة داعية إلى الاستمرار في دعم المبادرات العلمية والتوعوية وتعزيز التعاون المؤسسي بين وزارات الدولة والهيئات الرقابية لضمان سلامة المجتمع واستدامة البيئة.

بدوره استعرض رئيس اختصاصي الأشعة في إدارة الوقاية من الإشعاع بوزارة الصحة سالم العازمي في كلمة مماثلة المخاطر الصحية الناتجة عن المفاعلات النووية وآليات عملها والإجراءات الوقائية المعتمدة محليا وعالميا.

وأوضح العازمي أن المفاعلات النووية تعد اليوم من أهم مصادر الطاقة في العالم لما توفره من إنتاج كهربائي ضخم بكفاءة عالية ولكنها تحمل في طياتها مخاطر صحية وبيئية جسيمة إذا لم تتم إدارتها وفق ضوابط صارمة.

وذكر العازمي أن المفاعل النووي هو محطة تقوم بتوليد الكهرباء عن طريق الانشطار النووي إذ تنقسم نواة الذرة إلى نواتين أصغر أو أكثر ويصاحب ذلك انبعاث طاقة حرارية تستخدم لتسخين وسيط التبريد وهو عادة الماء وتحويله إلى بخار ومن ثم يتم توجيهه إلى توربينات دوارة ما يفعل مولدا كهربائيا لتوليد الكهرباء.

وأضاف أن محطات الطاقة النووية تنتج الكهرباء بطريقة مشابهة إلى حد كبير لمحطات الكهرباء التقليدية إذ تستخدم المحطات عموما مصدرا لإنتاج الحرارة التي تحول المياه إلى بخار ثم يشغل ضغط البخار مولد الكهرباء ثم تنتج الكهرباء.

وبين أن الاختلاف بين المحطات يكمن في نوع مصدر الحرارة ففي محطات الوقود المعروفة يكون مصدر الحرارة من حرق الفحم أو النفط أو الغاز الطبيعي أما في محطات الطاقة النووية فيكون المصدر الأساسي للحرارة هو انقسام الذرات أو ما يطلق عليه عملية الانشطار النووي.

وأشار إلى أن الطاقة النووية تعد من المصادر التي تقل فيها بشدة الآثار البيئية سواء على الأرض أو الموارد الطبيعية من بين جميع مصادر إنتاج الكهرباء الأخرى.

وبين العازمي أن التأثيرات البيئية المحتملة للتسرب الإشعاعي في حال وقوعه يمكن أن تشمل تلوث الهواء والمياه والتربة بمواد مثل (السيزيوم - 137) و(اليود - 131).وذكر أن هذه المواد قابلة للتحلل الطبيعي والتراجع بمرور الزمن وهناك خطط فعالة لإعادة التأهيل البيئي والحد من آثارها والتأثيرات المحتملة على الحياة البرية والزراعة قد تشمل تراجعا مؤقتا في جودة المحاصيل والحياة النباتية والحيوانية إلا أن هذه الآثار قابلة للمعالجة والتخفيف بشكل فعال من خلال إجراءات السلامة وإعادة التأهيل البيئي.

وحول وسائل الوقاية قال العازمي إنها تتمثل بالبقاء داخل المباني والأماكن المغلقة إذ يقلل الاحتماء بالمنازل من الجرعة المحتملة إلى النصف واستخدام السراديب المغلقة والملاجئ محكمة الاغلاق واستخدام الكمامات للأنف والفم وسائل تقلل من حجم الجرعة المحتملة بشكل واضح.

كما قدم العازمي عرضا عن مفاعل (بوشهر) الإيراني مبينا أنه مخصص لإنتاج الكهرباء ويعمل بقدرة 1000 ميغا واط ويخضع بالكامل للرقابة الدولية وليس مفاعلا عسكريا ولا ينتج أسلحة نووية ويبعد مسافة 280 كيلو مترا شرق الكويت.

تماضر الصباح : الوقاية تبدأ بالوعي والاستثمار في التوعية والتدريب والتأهب هو الركيزة الأساسية لحماية الإنسان والبيئة

منظومة رقابية متكاملة وشبكات رصد علمية تغطي مختلف أرجاء البلاد

العازمي : التأثيرات البيئية المحتملة للتسرب الإشعاعي في حال وقوعه يمكن أن تشمل تلوث الهواء والمياه والتربة

محطات الطاقة النووية تثير المخاوف من تسرب تأثيراتها الإشعاعية

مؤسسة البترول الكويتية تعلن أسعار الغاز المسال لشهر يوليو المقبل

أعلنت مؤسسة البترول الكويتية أمس الاثنين الأسعار الجديدة لغاز البترول المسال (البروبان) و(البيوتان) لشهر يوليو المقبل.

وقالت المؤسسة في بيان لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن الطن المتري الواحد من غاز (البروبان) سيباع بـ(575 دولارا) والطن المتري الواحد من غاز (البيوتان) بـ(545 دولارا).

ويستخدم غازا البترول المسال (البروبان) و(البيوتان) في صناعة البتروكيماويات إضافة إلى استخدامات أخرى كوقود الطبخ والتدفئة وغيرها من الاستخدامات.

وتتأثر أسعار الغاز المسال بأسعار النفط في الأسواق العالمية ارتفاعا وانخفاضا باعتبارها محددا رئيسيا لأسعار هذه المواد إضافة إلى تأثرها بقوى العرض والطلب في السوق وعوامل أخرى.

مؤسسة البترول

مسجلة ثاني انخفاض شهري على التوالي

تراجع الصادرات الكويتية من النفط الخام لليابان بنسبة 22.2 % خلال مايو الماضي

أظهرت بيانات حكومية يابانية أمس الاثنين تراجع الصادرات الكويتية من النفط الخام لليابان بنسبة 2ر22 في المئة خلال شهر مايو الماضي مقارنة بذات الفترة من العام الماضي لتصل إلى 4ر23 ملايين برميل بمتوسط 137 ألف برميل يوميا مسجلة ثاني انخفاض شهري على التوالي.

وأوضحت (وكالة الموارد الطبيعية والطاقة) اليابانية في تقرير أولي أن الكويت جاءت في المرتبة الرابعة بين موردي النفط لليابان خلال مايو الماضي بحصة بلغت 5ر7 في المئة من إجمالي واردات اليابان من النفط الخام مقابل 3ر8 بالمئة في مايو 2024.

وذكر التقرير أن إجمالي واردات اليابان من النفط الخام ارتفع بنسبة 9ر13 بالمئة على أساس سنوي ليصل إلى 4ر2 مليون برميل يوميا مسجلا بذلك أول زيادة منذ شهرين.

وأشار إلى أن واردات اليابان النفطية من الشرق الأوسط شكلت 5ر90 بالمئة من إجمالي الواردات بانخفاض قدره 8ر4 في المئة مقارنة بالعام الماضي.

وعادت السعودية إلى صدارة موردي النفط لليابان خلال مايو الماضي بصادرات بلغت 981 ألف برميل يوميا بزيادة سنوية قدرها 3ر29 بالمئة تلتها الإمارات ب 980 ألف برميل يوميا وبارتفاع طفيف بلغت نسبته 6ر0 بالمئة.

فيما جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة ب 189 ألف برميل يوميا وقطر في المرتبة الخامسة ب 63 ألف برميل يوميا.

يذكر أن اليابان تعد ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الصين والولايات المتحدة

صادرات النفط الكويتي لليابان

بحسب ماذكرته إدارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك

«المركزي»: انخفاض عرض النقد «ن2» إلى 41.7 مليار دينار في مايو الماضي

ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار انخفضت في مايو الماضي 0.1 % لتصل إلى 38.3 مليار

تمويل الواردات الكويتية ارتفع 2.4 % ليصل إلى 734 مليون دينار

انخفاض ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية 5.4 % لتبلغ 1.7 مليار دينار

البنك المركزي

أعلن بنك الكويت المركزي أمس الاثنين عن انخفاض عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بنسبة 3ر0 في المئة ليصل إلى 7ر41 مليار دينار كويتي (نحو 6ر137 مليار دولار أمريكي) في مايو الماضي على أساس شهري.

وقالت إدارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك في جداول إحصائية لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار انخفضت في مايو الماضي 1ر0 في المئة لتصل إلى 3ر38 مليار دينار (نحو 126 مليار دولار).وأضافت أن ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية انخفض 4ر5 في المئة لتبلغ 7ر1 مليار دينار (نحو 6ر5 مليار دولار) فيما انخفض إجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار ممثلا بسندات (المركزي) بنسبة 5ر7 في المئة الى 2ر1 مليار دينار (نحو 6ر3 مليار دولار).

وأوضحت أن إجمالي موجودات البنوك المحلية انخفضت بنسبة 1ر0 في المئة في مايو الماضي إلى 9ر95 مليار دينار (نحو 316 مليار دولار) فيما انخفض صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بنسبة 4ر3 في المئة إلى 8ر14 مليار دينار (نحو 8ر48 مليار دولار).

وذكرت أن الودائع لأجل لدى (المركزي) استقرت في مايو الماضي عند 750 مليون دينار (نحو 5ر2 مليار دولار) في حين ارتفعت التسهيلات الائتمانية النقدية (القروض) بنسبة 1ر3 في المئة إلى 59 مليار دينار (نحو 7ر194 مليار دولار) مبينة أن تمويل الواردات الكويتية ارتفع 4ر2 في المئة إلى 734 مليون دينار (نحو 4ر2 مليار دولار) بينما انخفض متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار بنسبة 1ر0 في المئة إلى 8ر306 فلس.

ويقصد بعرض النقد في معناه الضيق حجم العمليات الجارية ويشمل العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية والنقود المودعة في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب فيما يشمل عرض النقد بمفهومه الواسع إضافة إلى النقود الجارية حسابات ودائع لأجل وحسابات التوفير.

كما أشار المركز في نشرته الإحصائية

«الإحصائي الخليج»: 1.47 % معدل التضخم بدول مجلس التعاون في 2024

قال المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمس الاثنين إن متوسط معدل التضخم في دول مجلس التعاون بلغ 1ر7 في المئة خلال عام 2024 مقارنة بنسبة 2ر2 بالمئة في عام 2023.

وأشار المركز في نشرته الإحصائية إلى وجود تفاوت ملحوظ في معدلات التغير بالمجموعات الرئيسة إذ تصدرت مجموعة السكن الارتفاعات ب 5ر7 بالمئة تلتها مجموعتا المطاعم والفنادق والثقافة والترفيه ب 8ر1 بالمئة لكل منهما ثم التعليم ب 7ر1 بالمئة والأغذية والمشروبات ب 5ر1 بالمئة والسلع والخدمات المتنوعة ب 1ر1 بالمئة.

وأضاف أن مجموعة الصحة سجلت انخفاضا طفيفا ب 2ر0 بالمئة تلتها الملابس والأحذية ب 7ر0 بالمئة والاتصالات ب 1 بالمئة والتبغ ب 1ر1 بالمئة والأثاث ب 6ر1 بالمئة فيما سجلت مجموعة النقل أكبر تراجع بلغ 2 بالمئة.

ولفت إلى وجود تقلبات معتدلة في مستويات الأسعار للفترة من 2020 إلى 2024 إذ بلغ معدل التضخم 7ر1 بالمئة في عام 2020 ثم ارتفع إلى 4ر2 بالمئة في 2021 ليصل إلى ذروته في عام 2022 بنسبة 1ر3 بالمئة قبل أن يعاود التراجع في 2023 مسجلا 2ر2 بالمئة.

وأوضح أن النتائج تعكس نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة في دول مجلس التعاون الخليجي لاحتواء الضغوط التضخمية لا سيما بعد الارتفاع الملحوظ في 2022 كما تشير إلى حالة من الاستقرار النسبي التي تميزت بها المنطقة مقارنة بالتقلبات في الأسواق العالمية.

وذكر أن معدل التضخم الخليجي في عام 2024 جاء أقل منه في عدد من الشركاء التجاريين إذ بلغ في البرازيل 4ر4 بالمئة وفي الهند 8ر3 بالمئة وفي المملكة المتحدة 3ر3 بالمئة وفي الولايات المتحدة 9ر2 بالمئة وفي اليابان 7ر2 بالمئة في حين بلغ المعدل في كل من كوريا الجنوبية وألمانيا 3ر2 بالمئة وسجل في فرنسا 2 بالمئة.

وأضاف أن معدل التضخم في كل من الصين وإيطاليا جاء أقل من المعدل الخليجي مسجلا 2ر0 بالمئة و1 بالمئة على التوالي علما بأن المعدل في الاتحاد الأوروبي سجل 6ر2 بالمئة.وأسس المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومقره سلطنة عمان ليكون الجهة الرسمية المعتمدة للبيانات والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بدول المجلس إضافة إلى تعزيز العمل الإحصائي والمعلوماتي لمراكز الإحصاء الوطنية وأجهزة التخطيط بها.